

وسنعرض فيما يلي ونناقش النقاط العشر واحدة واحدة : على أن نشير في البداية الى أن معرفتنا بالوقت الطويل الذي استغرقته مناقشة نقاط هذا البرنامج وصياغتها في صيغتها النهائية ، والاهتمام الذي أولاه المتناقشون في اللجنة السباعية لكل عبارة وكلمة فيه ، تدفعنا لأن نولي من جانبنا عناية كبيرة للمعاني الواضحة أو الكامنة وراء أي صياغة .

**النقطة الأولى :** « تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار ٢٤٢ ، الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين ، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية ، بما في ذلك مؤتمر جنيف » .

وهنا ، في هذه النقطة ، ستستوقفنا في الصياغة ما تعكسه من جديد في الموقف ازاء القرار ٢٤٢ . ولا بأس من أن نتذكر أن المواقف الفلسطينية ، داخل منظمة التحرير وخارجها ظلت الى ما قبل ذلك التاريخ ، مع استثناءات قليلة ، ترفض القرار وتدينه جملة وتفصيلا ، وتؤكد أيضا أن الدول العربية التي وافقت عليه كانت مخطئة في موافقتها على اعتبار أن الاعتراف بإسرائيل الذي يدعو اليه القرار لا يعد ثمناً مقبولاً لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ (١٤) . وإذا تذكرنا هذا فسنرى بوضوح كيف أدخلت النقطة الأولى من البرنامج تعديلاً جوهرياً على الموقف الفلسطيني من القرار ، هذا التعديل تعكسه الصياغة التي نراها ، ولا بأس من أن نتمعن فيها بشيء من التفصيل : فقد وصف القرار بأنه « يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين » ثم قيل : « ولذا » أي لأن القرار تعامل مع قضية فلسطين على نحو قاصر وخاطيء فان الشعب الفلسطيني « يرفض التعامل » معه ، ثم تأكد المعنى ذاته باضافة عبارة : « على هذا الأساس » لكي يتحدد بوضوح أكثر سبب الرفض الفلسطيني للتعامل مع القرار « في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف » .

فما الذي يعنيه هذا كله ؟

لا شك في أن الصياغة بما تشتمل عليه من التواء في قول ما تريد أن تقوله ، جاءت على هذا النحو لكي توفق بصيغ لفظية بين مواقف مختلفة ازاء القرار ، وازاء مسألة التسوية عموماً ، وهذا هو الأساس . وكذلك ازاء ما كان ملموساً آنذاك وهو احتمال عقد مؤتمر جنيف للسلام ، واحتمال « اضأل » بتوفر ظروف تسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه ، كما كان يأمل بعض الفرقاء العرب وكذلك الاتحاد السوفياتي .

وقد رأينا كيف أن كلا من رسالة الجبهة الوطنية الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تناولت ، من وجهة نظرها ، هذه المسألة ، وأن الخلاف بين الموقفين المعبر عنهما في الرسائلتين ، والمواقف الأخرى المتفاوتة على امتداد المساحة بينهما ، لم يحسم بصورة باتة . الأمر الذي جعل الاتفاق يصاغ على الشكل الذي عبرت عنه الجمل المتلوية في هذه النقطة الأولى .

ويظل صحيحاً بعد هذا ، وكما كشفت مجريات الأحداث فيما بعد ، أن هذه النقطة من نقاط البرنامج قد فعلت شيئاً : الأول : أنهت المعارضة الفلسطينية لمساعي الدول العربية